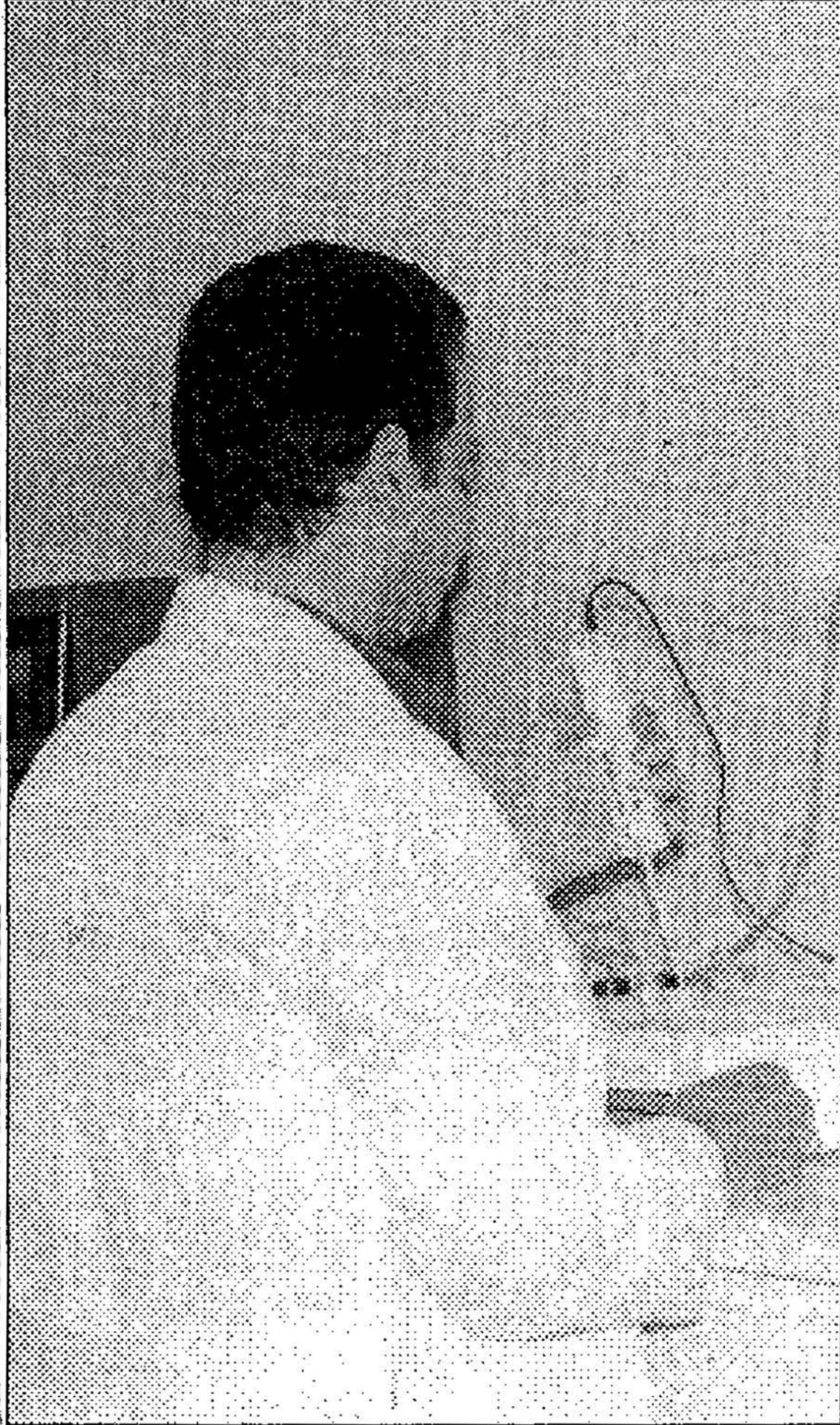


المصدر: الاهالي

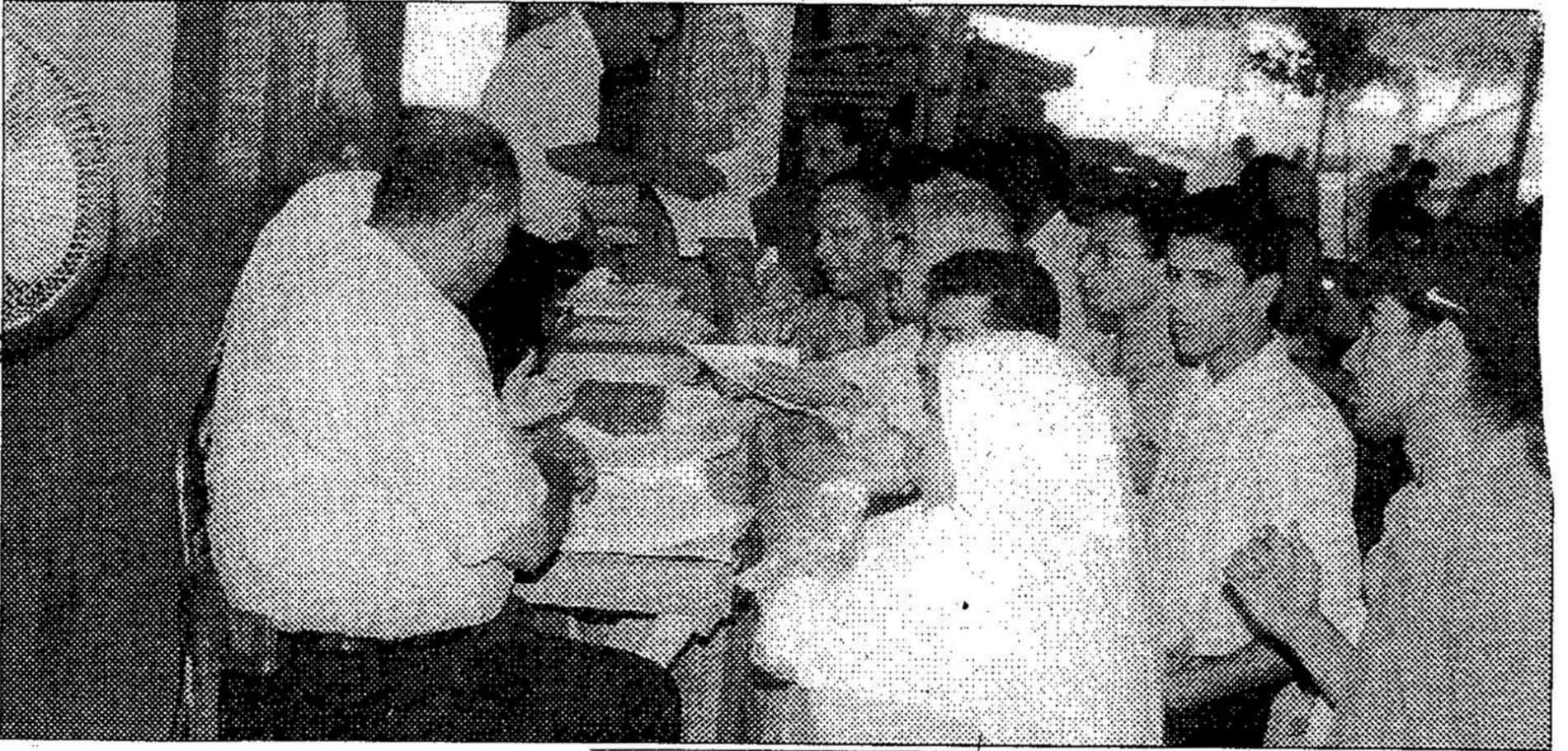
التاريخ: ٥ سبتمبر ٢٠٠١







حتى الباحثين دخلوا في طابور البطالة



زحام حول تقديم طلبات التوظيف

مسابقات

أما د. عبد المجيد أبو المعاطي الاستاذ بمركز البحوث الزراعية فيرى ان تجاهل الباحثين الحاصلين على الدرجات العلمية كالمجستير والدكتوراة واخضاعهم لنظام التعيينات الحكومية التي انتقلت من مرحلة التكليف الى مرحلة المسابقات يعتبر مؤشرا خطيرا على عدم تنمية القدرات البحثية للعديد من الشباب وهو امر يتنافى مع الاتجاه السائد في العالم كله وهو الاستفادة من الباحثين في كافة المجالات موضحا ان مراكز البحوث هي التي تساهم في تقديم الخبرات العلمية في مختلف التخصصات والتي يتم تطبيقها في مجالات متعددة بما يعظم من العائد المتوقع منها خاصة فيما يتعلق بمجال الصناعة والانتاج مؤكدا ان مراكز البحوث في حاجة لاستقطاب مثل هؤلاء الباحثين لضمهم للفرق البحثية والاستفادة من خبراتهم.

ويعترض د. أبو المعاطي على فكرة تجاهل الباحثين وجعلهم في طابور البطالة مؤكدا ان ذلك يعد اهدارا لعناصر منتجة.

تحقيق

بشير العدل

د. عبد المجيد أبو المعاطي؛



عادل توفيق

عادل توفيق؛

دخول الباحثين
فى طابور
البطالة جريمة
فى حق المجتمع



عبد المجيد أبو المعاطي

يجب الفصل بين
من يبحث عن
وظيفة وبين
من له حق فيها

محور إلى غيره، دون أن يكون هناك تخطيط علمي حقيقى يساهم فى حل جذرى لتلك الأزمة، وهو نمط فى التفكير غير سليم ولا يؤدي إلى تقدم أو تطور!!
ويحكم معايشة نواب البرلمان واقع أزمة البطالة بين الشباب فإنهم يقدمون مقترحات أكثر علمية للحل، دعماً لسياسة الحكومة فى هذا المجال، حيث يجب التركيز فى توفير فرص عمل إنتاجية بالقطاعات العام والخاص، وتشجيع الشباب على إقامة المشروعات الإنتاجية الصغيرة، عن طريق توفير القروض الميسرة، وتذليل أى عقبات فى هذا المجال، وتدريب الشباب قبل الدخول فى هذه المشروعات، وإعفائها من الضرائب لمدة عشر سنوات، وإنشاء شركات متخصصة فى تسويق إنتاج هذه المشروعات الصغيرة، مثلما تفعل الصين فى هذا المجال، كما يجب إصلاح الهياكل التمويلية للشركات الصناعية الكبرى لزيادة فرص العمل بها مثل مصانع الغزل والنسيج، باعتبارها الأقدر على استيعاب أعداد كبيرة من الأيدي العاملة، كما أن مصر تتمتع فى هذه الصناعة بميزات نسبية عديدة تجعلها أكثر قدرة بمنتجاتها على المنافسة فى السوق العالمية، وكذلك يجب الاهتمام بإقامة المشروعات الإنتاجية ذات التكلفة الأقل، والقادرة على استيعاب الأيدي العاملة الكثيفة، بالإضافة إلى أهمية وضع حد لاستيراد السلع الترفيحية والاستهلاكية وحماية الإنتاج الوطنى من سياسة الإغراق.
وبعد... فهل نأمل فى أن يكون هذا محل نظر من جانب السلطة التنفيذية، حتى يمكن تدارك الأخطاء فى السياسة الحالية، لعلاج أزمة البطالة قبل أن يفيق الجميع على دوى انفجار مروع للمضارين من هذه الأزمة؟!... أتمنى أن يتم تدارك الأمر قبل فوات الأوان!!